الفصل الثالث

البنائية، والماركسية المحدثة والاشتراكية
Structuralism, Neo-marxism and Socialism

- النظريات الماركسية للتنمية
- البنائية ونظريات التبعية
- الاشتراكية والنموذج السوفيتي
- الماوية والتنمية في الصين
- الاشتراكية الأفريقية والماركسية الإفريقية

تقوم الدولة بدور بارز في كل اقترابات "التنمية". ويمكن أن يتمثل هذا الدور، كما زعمت النظريات التي تمت مناقشتها في الفصل السابق، في توفير نسق من الانتظام، والقانون، والنظام الذي من خلاله يستطيع السوق العمل بكفاءة، أو أن الدولة تستطيع التدخل في عمل الاقتصاد بشكل واسع جدًّا كما سنرى في هذا الفصل.

النظريات الماركسية للتنمية

تتشابه نظرية ماركس للتنمية أو التطور مع نماذج المراحل الخطية التي تم وصفها في الفصل السابق، فمثلاً، أوضح ماركس في مقدمة المجلد الأول من كتابه رأس المال:

obeikandl.com

"أن البلد الأكثر تطورًا من الناحية الصناعية يوضح، للبلدان الأقل تقدمًا، تصورًا عن مستقبله الخاص فقط" (Marx 1909:xvii). ومع أن، نقطة النهاية، تتشابه أيضًا في تركيزها على الحياة الحضرية والصناعية، إلا أنها كانت مختلفة جدًّا بالمعايير الاجتماعية والسياسية. وقد نظر للرأسمالية كمرحلة واحدة فقط في عملية تحول؛ فمجتمعات ما قبل الرأسمالية، التي ميزها ماركس كمجتمعات "ساكنة"، "قديمة" أو "إقطاعية"، سيتم استبدالها بالرأسمالية التي ستطيح بها الاشتراكية. وفي ظل النظام الاشتراكي أو الشيوعي سيكون هناك ملكية جماعية بدلا من الملكية الخاصة وسيعمل الأفراد حسب طاقتهم ويحصلون حسب حاجتهم (الجدول ٣,١). وهذه العملية تنطبق على كل المجتمعات.

الجدول (١ ,٣). المراحل الماركسية للتنمية الاجتماعية.

المرحلة	الخصائص
القديمة / الشيوعية البدائية، الإقطاعية أو النمط الآسيوي	مجتمعات قبلية قديمة؛ ملكية جماعية للأرض، والأدوات، وغيرها من الموارد الاقتصادية الأساسية.
	الإقطاع: وجد في المجتمعات "الغربية"؛ يستند على الإنتاج الزراعي وينتظم حول أراضٍ واسعة؛ وتمتلك أقليةٌ الأرضَ، لكن يسمح لمستأجري الأرض بالاحتفاظ بمنتجهم عندما يدفعون للإقطاعي.
	النمط الآسيوي: وجدت في المجتمعات "الشرقية"، مثل الهند والصين وتركيا وفارس؛ تهيمن طبقات مختلفة على الاقتصاد وأجهزة الدولة؛ بحاجة إلى ضمان السيطرة المركزية على التقنيات الهامة مثل نظم الري.
الرأسمالية	ينقسم المجتمع إلى أولئك المالكين لوسائل الإنتاج، والعمال الذين عليهم كسب قوتهم من خلال بيع جهدهم في العمل، وللسوق دور أساسي في توزيع الموارد.
الاشتراكية	ملكية جماعية لوسائل الإنتاج من قبل الدولة أو الشعب؛ ويعني التصنيع أن الناس لم يعد عليهم أن يكافحوا من أجل كسب القوت وأنه يمكن تلبية احتياجات الأفراد من خلال أنظمة التوزيع للجماعة.

المصدر: adapted from Gregory (1986); Smith (2000); Worsley (1990)

كانت الخاصية المركزية لتحليل ماركس تتمثل في العلاقة بين رأس المال والعمل. ومثلت المراحل التي أوردت هنا "أنماط إنتاج" مختلفة، أي أنه في كل مرحلة كان هناك مركب مختلف من "قوى الإنتاج" و "علاقات الإنتاج" (الإطار ٣,١). ففي ظل أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالية، عمل الأفراد من أجل توفير العيش لهم ولعائلاتهم، وغالبًا ما تم ذلك من خلال زراعة من أجل البقاء، لذلك كان العمل يتم بالقدر الذي يوفر الغذاء، والمأوى، والملبس والضروريات الأخرى فقط.

الإطار (٣,١)

تعريفات المصطلحات الماركسية

وسائل الإنتاج "الأشياء" التي يحتاج إليها الناس لإنتاج السلع، ويشمل هذا الأدوات والمعدات، فضلا عن، الأرض، والمحاصيل والثروات المعدنية.

علاقات الإنتاج تقسيم العمل، أي، تحديد الأدوار في العملية الإنتاجية. كذلك تشمل من يقرر نوعية الإنتاج، وطريقة إنتاجه، وهذا يتضمن احتمالية غياب المساواة في صناعة القرار والسلطة. ويمكن أن يستند ذلك على من يملك وسائل الإنتاج.

أسلوب الإنتاج نسق العلاقات الاجتماعية المنظمة للإنتاج ويتضمن ذلك علاقات الإنتاج فضلا عن أجهزة الدولة والنظام القضائي. كما يشمل أيضا الأنماط الثقافية والإيديولوجية المتعلقة بالطريقة المثلى لعمل المجتمع.

المصدر: adapted from Peet with Hartwick (1999); Worsley (1990)

وزعم ماركس، أن هذه العلاقة تتحول في ظل الرأسمالية، فعندما تتطور التقنية وترتفع كفاءة القدرة الإنسانية في استغلال واستخدام الموارد الطبيعية تصبح الأشكال الأكثر تعقيدًا من التنظيم ممكنة. وتتصف الرأسمالية، وفقًا لماركس، بانقسام المجتمع إلى طبقتين رئيستين؛ "البرجوازيون" الذين يملكون وسائل الإنتاج، و"البروليتاريون" الذين لا يملكون شيئًا. وفي ظل هذا الوضع فإن الطريقة الوحيدة التي يستطيع من خلالها أفراد البروليتاريا البقاء تتمثل في بيع عملهم، أي العمل مقابل الأجر. إلا أن هذا العمل لا يشبه العمل في النظام ما قبل الرأسمالي، حيث لا يعمل العمال من أجل

توفير الاحتياجات الأساسية لعائلاتهم فقط، بل يعملون أيضا من أجل خدمة البرجوازيين. ويخلق هذا "الفائض" (مقدار العمل الذي يتجاوز الحد المطلوب للإيفاء بالاحتياجات الأساسية) ربحًا لمالكي وسائل الإنتاج لأن العمال لا يحصلون على الأجر الكامل عن السلع التي ينتجونها. وذلك الربح يمكن إعادة استثماره في مصانع أكثر أو أراضٍ، وهو ما يخلق ظروفًا لمزيد من توليد الثروة التي تبقى في أيدي البرجوازيين.

وتعد الرأسمالية وفقًا لماركس مرحلة ضرورية في مسيرة التطور تجاه الاشتراكية كما أنها تعد بنظره، أفضل بكثير من مجتمعات ما قبل الرأسمالية التي وصفها باللاعقلانية والمتخلفة، لكنه رأى أن الرأسمالية بطبيعتها غير مستقرة ومعرضة للأزمات. وأخيرًا، اعتقد ماركس بأن الرأسمالية سوف يتم إسقاطها وتحل الأنماط الاشتراكية للتنظيم والإنتاج مكانها.

وبرغم أن تركيز ماركس كان، بشكل رئيس، على التطور الأوربي في القرن التاسع عشر، إلا أنه تم مد نطاق أفكاره وطبقت في أجزاء أخرى من العالم. أما فيما يتعلق بنمو الإمبراطوريات الأوربية والمستعمرات في إفريقيا وآسيا، فضلا عن علاقات الاستغلال المستمرة مع بلدان أمريكا اللاتينية المستقلة، فإن النظريات الماركسية للإمبريالية تركز على الطريقة التي أسهمت من خلالها تلك الأجزاء المختلفة من العالم في تلافي أو تأخير أزمات التنمية الرأسمالية في أوربا (Peet with Hartwick 1999). فمثلا، زعم لينين زعيم ثورة ١٩١٧م في روسيا (انظر لاحقًا) أن الامبريالية كانت "أعلى مراحل الرأسمالية". ووفقًا للنظرية الماركسية، فإن الرأسمالية بحاجة إلى فرص متزايدة باستمرار للحصول على الربح لكي تبقى على قيد الحياة. وفي هذا السياق قدمت المستعمرات فرصًا ممتازة لمزيد من توليد الربح، من خلال خلق أسواق جديدة، ومصادر جديدة للموارد الخام، وتوفير عمل رخيص (Webster 1990:82). وطبقًا للينين فإنه بمجرد استنزاف تلك الفرص ونضوبها ستسقط الرأسمالية.

الماركسية المحدثة

تعرض منظرو الماركسية الكلاسيكية، الذين عرضنا لهم آنفًا، للانتقاد لتركيزهم على خبرات مجتمعات أوربا الغربية وافتراضهم بأن كل بلدان العالم الأخرى ستسير في نفس طريق التطور والتنمية، ففي خمسينيات وستينيات القرن العشرين بدأت اقترابات الماركسية المحدثة في إخضاع تلك التفسيرات للمساءلة، بعدما أظهرت خبرات الدول المستقلة حديثًا في منطقة الكاريبي، وإفريقيا، وآسيا تحديا لأفكار لينين عن الإمبريالية باعتبارها أعلى مراحل الرأسمالية، فعلى الرغم من تصفية الاستعمار إلا أن الرأسمالية لم تسقط في تلك البلدان (Roxborough 1979).

وفي هذا السياق استند بول باران (1960) Paul Baran على الأفكار الماركسية لكنه طبقها على الظروف العالمية في منتصف القرن العشرين فيما أصبح يعرف "الماركسية المحدثة"، فقد زعم هو وبول سويزي Paul Sweezy أن الرأسمالية كانت حينها في مرحلة "الرأسمالية الاحتكارية" (Baran and Sweezy 1968)، حيث هيمنت الشركات الكبيرة على الاقتصاد العالمي واستطاعت استغلال الأجزاء الأفقر من العالم. من جانبه رأى باران أنه ينبغي على حكومات الاقتصاديات الأفقر تلك التدخل لمنع نهب التمويلات التي يمكن استخدامها للتنمية إلى خارج البلاد في صورة أرباح. ولسوء الحظ كانت تلك الحكومات إما فاسدة وإما عاجزة عن منع حدوث ذلك الاستغلال. ولذا كان الحل الوحيد لتلك المشكلة وفقًا لباران يتمثل في خروج تلك البلدان من النظام الرأسمالي العالمي لصالح نظام اشتراكية الدولة. وفقط من خلال هذه الطريقة تصبح التنمية ممكنة. وقد كانت هذه الأفكار شبيهة بتلك التي تبناها منظرو التبعية فيما بعد (انظر ص ص ٩٠-٩٤).

البنائيون

كان هناك تركيز، في هذا الكتاب، إلى حدٍّ ما على نظريات التنمية التي انبثقت عن الخبرة الأوربية واستندت عليها، لذلك تعرضت تلك الاقترابات المتمركزة حول أوربا للتحدي من قبل عدة منظرين ينتمون لمجال واسع من وجهات النظر. وقد شكل أكاديميو وكُتَّاب أمريكا اللاتينية وخاصة مجموعة البنائيين منهم مصدرًا مهمًّا لتلك التحديات.

ويرتبط الاقتراب البنائي لتفسير طبيعة اقتصاديات أمريكا اللاتينية ومستويات التنمية بلجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية المعروفة اختصارا (إكلا) أو (ECLA or CEPAL)، التي أنشئت في سانتياغو في تشيلي عام ١٩٤٧م. ومع أنه كان هناك لجان إقليمية مشابهة في الأجزاء الأخرى من الجنوب، إلا أن الولايات المتحدة كانت مترددة في دعم لجنة أمريكية لاتينية، لخوفها من أن يؤدي ذلك إلى رفض وجهة النظر الأمريكية فيما يتعلق بمستقبل الأمريكتين.

وقد قدم راؤول بيربش Raul Perbisch، المدير التنفيذي لإكلا، بالاشتراك مع عدد آخر من العاملين باللجنة تصوراتهم عن نظرية التنمية وإستراتيجيتها استنادًا على خبرة بلدان أمريكا اللاتينية. وتتلخص مقولة بيربش في أن المستويات المتدنية للنمو الاقتصادي ومستويات المعيشة لا يمكن تحسينها من خلال اتباع مقولات التجارة الحرة لمنظري التحديث وغيرهم، وذلك لأن البناء الاقتصادي العالمي كان مختلفًا جدًّا عما كان عليه الحال عندما أنجزت البلدان الأوربية حركة تصنيعها. وطبقًا لبيربش فإن نظام التجارة الدولية القائم على مبادئ التجارة الحرة مثَّل عقبة في طريق تنمية أمريكا اللاتينية.

وما هو جدير بالملاحظة هنا أن بنائيي إكلا لم يزعموا أن "التنمية" كهدف ليست متمثلة في الصناعة، والتحضر، ورموز الحداثة الأخرى. بل زعموا بدلا من ذلك أن التنمية كصيرورة ستكون مختلفة عن المسار الذي تبناه المنظرون المتحيزون لأوربا، إذ كيف يمكن أن يتبع المسار نفسه إذا كانت البيئة العالمية مختلفة؟ ويعد هذا الاعتراف بأهمية

الإطار التاريخي عند النظر للتنمية مشابهًا لإعادة صياغة النظرية الماركسية من قبل الماركسية المحدثة على ضوء خبرات العالم المحيطي.

وطبقًا لتفسيرات إكلا، ينبغي أن تتضمن إستراتيجية التنمية القومية قدرًا أكبر من تدخل الدولة لحماية الصناعات القومية من أجل السماح لها بتعزيز مواقعها بعيدًا عن منافسة الشركات الأجنبية. وقد قام هذا الاقتراب على أفكار "الصناعة الناشئة" التي طورها الاقتصادي الألماني فريدريك ليست Friedrich List في القرن التاسع عشر. وقد تم تبني ما كان يعرف "بالتصنيع لإحلال الواردات" import substitution industrialization (ISI) في عدد من البلدان في أنحاء المنطقة مع بعض النجاح في البداية. وقد تضمن هذا إقامة حواجز ضريبية، حتى يمكن حماية التصنيع القومي من الشركات الأجنبية الأكثر كفاءة والتي كانت قادرة على بيع منتجاتها بأسعار أرخص. وقد كانت إضافة تعريفات جمركية عالية على الواردات تعني رفع أسعار الشركات الأجنبية، مما يسمح للشركات المحلية بالمنافسة (انظر الإطار ٣,٢).

الإطار (٣,٢)

التصنيع لإحلال الواردات في البرازيل

تبنت البرازيل سياسة التصنيع لإحلال الواردات ISI منذ أربعينيات القرن العشرين في محاولة لرفع مستويات النمو الاقتصادي من خلال حماية الصناعة المحلية وتشجيع الإنتاج بهدف التصدير. وقد استخدمت الحكومة البرازيلية القيود الجمركية للحد من الاستيراد وتشجيع الإنتاج بهدف التصدير من خلال تقديم الدعم.

وقد كان معدل النمو السنوي في الإنتاج الصناعي خلال الفترة من ١٩٦٥-١٩٧٣م ١٢٪، كما ارتفعت نسبة السلع المصنعة من ٨٪ من الصادرات في سنة ١٩٦٥م إلى ٣٩٪ في سنة ١٩٨٢م. ومع أن السياسة الحكومية كانت عاملا أساسيًّا في هذا النجاح، إلا أنه ينبغي أن نتذكر أن البرازيل هي البلد الأكثر سكانًا في أمريكا اللاتينية، حيث وفر ذلك الحجم الكبير من السكان سوقًا كبيرًا للسلع المصنعة وهو الأمر الذي لم يكن متوفرًا لبلدان أمريكا اللاتينية الأصغر.

المصدر: adapted from Gwynne (1996)

وتمثَّل العنصر الآخر لاقتراب إكلا في الإصلاح الزراعي. فقد كانت أنماط ملكية الأرض في معظم أرجاء أمريكا اللاتينية والكاريبي، خلال فترة الاحتلال حتى الاستقلال، تتسم بتفاوت صارخ حيث كان عدد صغير من مالكي الأراضي يسيطرون على مساحات شاسعة من الأرض، وغالبًا ما عُرفوا بالأسبانية باسم (لاتيفونديا) latifundia. وكانت تلك الأرض تستخدم، غالبًا، من أجل الزراعة التجارية أو كحظائر كبيرة لتربية الماشية اعتمادًا على طبيعة الموقع. أما أغلبية المزارعين فقد كانوا فلاحين بإنتاجية صغيرة الحجم يكافحون بصعوبة من أجل حياة الكفاف على قطع صغيرة جدًّا من الأراضي الحدية أو الهامشية المعروفة بالأسبانية (منيفونديا) minifundia (Kay 1999; Thorpe and Bennett 2002). وتضمن الإصلاح الزراعي، في العادة، إعادة توزيع للأرض من أجل أن يحصل أولئك الفلاحون أصحاب الأراضي الصغيرة على قطع أكبر مما يمكِّنهم من زيادة إنتاجهم ويسهم بالتالي في تخليص مجتمعاتهم من الفقر، لكنه يسهم أيضا في التنمية الاقتصادية القومية من خلال زيادة الإنتاجية. ومع أن مساحة الأرض المخصصة لإنتاج المحاصيل الغذائية في المنطقة قد ازدادت، خلال الفترة ما بين ١٩٥٠-١٩٦٤م بنسبة ٥١٪، إلا أن الزيادة في غلة تلك الأراضي لم تتجاوز ٢٤٪ (ECLA 1968 in kay 1999). ويعتبر التفاوت الفاضح في توزيع الأراضي سببًا رئيسًا في تفسير هذا الوضع، فضلا عن ضعف الدعم الحكومي والاستثمار.

وتشير دعوة البنائيين إلى تبني نموذج تنموي رأسمالي ملائم لأمريكا اللاتينية إلى أن هذا الاقتراب لم يمثل حقيقة تحديًّا للدول الصناعية الرأسمالية. ويعتبر استيعاب بعض سياسات إكلا ضمن برنامج التحالف من أجل التقدم في الستينات مؤشرًا بارزًا على تقبله (انظر الإطار ٣.٣) (Clarke 2002). ومع أن إصلاح الأراضي،

بشكل خاص، كان يمثل جزءًا رئيسًا من أجندة التحالف من أجل التقدم إلا أنه كان محدودًا جدًّا في معظم البلدان، باستثناء كل من كوبا ونيكاراغوا اللتين شهدتا تغيرات جذرية في ذلك المجال. وفي الغالب كان يتم منح الفلاحين أرضًا "جديدة" ضمن المشاريع الاستيطانية وليس من الأرض التي تمت مصادرتها من كبار الملاك. وكما خلص كاي Kay (1999: 277-8) فقد، "هيمنت الشعارات عندما كانت الحكومات إما ضعيفة جدًّا بحيث لم تستطع تنفيذ إصلاحات زراعية كافية أو كان لديها نيات مبطنة لتشجيع فلاحة رأسمالية [واسعة النطاق]". وبرغم بعض النجاحات، إلا أن تأثير البنائيين على تطبيق السياسات قد تضاءل. وكان هذا وبشكل كبير نتيجة للحدود المتوقعة للإصلاح الزراعي والأشكال الأخرى من السياسات التدخلية للدولة على المستوى القومي وفقًا للتصنيع بهدف إحلال الواردات ISI. ومع أن حماية الصناعات الداخلية الناشئة من المنافسة الخارجية قد أدت إلى نشوء عدد كبير من الشركات، إلا أنه كان هناك عقبات تعيق استمرار التقدم من بينها الطلب القومي المحدود نظرًا للدخل المنخفض للسكان والحاجة إلى استيراد الآلات والمعدات التقنية المتقدمة بعدما أصبحت عمليات الإنتاج أكثر تعقيدًا. وأصبحت تلك العقبات واضحة للعيان بشكل متزايد في نهاية الستينيات، ومع أزمات النفط في السبعينيات بدا واضحًا أن هناك حاجة ملحة لإدخال بعض التعديلات على إستراتيجية التنمية القومية. وكما ناقشنا في (الفصل الثاني) كانت تلك التعديلات ثورية جدًّا وتضمنت تحولا نحو التصنيع الموجه للتصدير، وقدرًا أقل من تدخل الدولة والانفتاح أمام الاستثمار الخارجي. وتم إلقاء اللوم على سياسة إحلال الواردات ISI في غياب الكفاءة في تشغيل الاقتصاد فضلا عن جمود النمو والتنمية.

الإطار (٣,٣)

التحالف من أجل التقدم

كان التحالف من أجل التقدم (AFP) يمثل برنامجًا أمريكيًّا موجهًا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أمريكا اللاتينية. ومع أن أسس هذا البرنامج قد طورت في ظل إدارة أيزنهاور إلا أنه لم ينفذ إلا في عهد الرئيس جون كنيدي في ١٩٦١م. ووفقًا للبرنامج كان على دولة من دول أمريكا اللاتينية أن تقدم "خطة تنمية" إلى فريق من الخبراء الاقتصاديين والفنيين الأمريكيين. وكان التمويل المقدم للمشروع بكامله يصل إلى ٢٠ بليون دولار أمريكي خلال عشر سنوات، كما التزمت الولايات المتحدة بتعزيز الاستثمار المتعدد والخاص في المنطقة.

وكان الخيط الثاني للسياسة الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية خلال ذلك الوقت يتمثل في برنامج واسع النطاق لمكافحة التمرد. وتم تنسيق كلا البرنامجين بواسطة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). وكانت مشاريع مكافحة التمرد من أجل "السلامة العامة".

ومع أنه تم تحقيق بعض النجاحات في ظل برنامج التحالف من أجل التقدم، إلا أنه كان واضحًا بنهاية الستينيات أن أهدافه المتمثلة بتحقيق تقدم اجتماعي واقتصادي وفقًا للنموذج الأمريكي لليبرالية قد فشلت. فعلى سبيل المثال، تم إسقاط الحكومة البرازيلية من قبل الجيش في ١٩٦٤م إلا أن البرازيل استمرت في الحصول على الدعم المالي من الولايات المتحدة.

المصدر: adapted from Skidmore and Smith (1989)

نظريات التبعية

هناك إسهام رئيس آخر لأمريكا اللاتينية في نظريات التنمية يتمثل في "نظرية التبعية". وبرغم الاسم، إلا أن اقترابات "التبعية" كانت مختلفة جدًّا، مما يجعل استخدام "نظريات التبعية" بصيغة الجمع أكثر ملائمة. فضلا عن ذلك، زعم عدد من منتقدي مدرسة التبعية (انظر لاحقًا) أنها ليست نظرية في حقيقة الأمر.

وتتمثل الحجة الأساس لمنظري التبعية في أن بلدان أمريكا اللاتينية قد وجدت نفسها في وضع "متخلف" بسبب عمليات النظام الرأسمالي. وعلى وجه الخصوص،

أن بلدان المركز الصناعية كانت تشهد نموًّا وتنمية اقتصادية من خلال استغلال بلدان المحيط غير الصناعية. ولذلك تختلف الحجة بشكل كبير، عن حجج منظري التحديث والماركسية الكلاسيكية الذين نظروا للبلدان غير الصناعية على أنها مجرد متأخرة جدًّا على السلم التنموي. وطبقًا لمنظري التبعية، فإن حالة أمريكا اللاتينية التنموية كانت نتيجة للتنمية الرأسمالية، تمامًا كما كان التصنيع في الشمال نتيجة لهذه العملية. وأطلق أندريه غوندر فرانك Andre Gunder Frank (1967) على ذلك الوضع مصطلح "تنمية التخلف" 'development of underdevelopment' .

واستخدم فرانك أمثلة تشيلي والبرازيل لتوضيح سلاسل التبعية التي وجدت منذ الفترة الاستعمارية التي تعود بدايتها للقرن السادس عشر، حيث جادل بأنه مع التنمية الرأسمالية (عرف الرأسمالية على أنها الإنتاج من أجل التبادل في السوق) وجدت أمريكا اللاتينية نفسها ضمن نظام كوني للتبعية يتكون من علاقات استغلال من المستوى العالمي حتى العلاقات الشخصية (انظر الشكل ٣,١)، لذا كان الفلاحون يُستَغلون من قِبَل مالكي الأرض المحليين الذين لا يدفعون لهم القيمة الكاملة للسلع التي ينتجونها. وعندئذ يبيع أولئك المالكون تلك السلع للتجار في المناطق الحضرية بسعر أعلى مما دفعوه للفلاحين ولذا يحصلون على ربح. وتستمر سلسلة التبادل والاستغلال هذه حتى يتم إخراج الفائض الذي جمع من خلال تلك التبادلات من البلد إلى المركز. ولذلك يزعم فرانك بأن الفترات التي كانت فيها أمريكا اللاتينية أقل ارتباطًا بالاقتصاد العالمي، على سبيل المثال فترة الحرب العالمية الثانية، هي الفترات التي كانت التنمية فيها أكثر احتمالا في المنطقة. وقدم سيلسو فورتيدو Furtado حجة مشابهة في كتابه الصادر عام ١٩٧٦م بعنوان التنمية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية Economic Development in Latin America (1976).

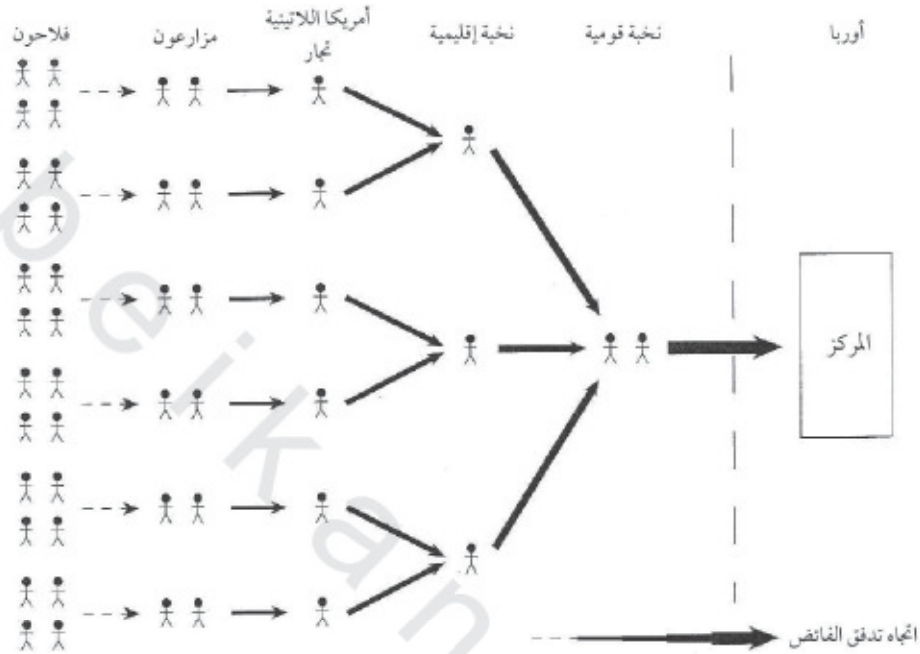

الشكل (١ ,٣). علاقات المركز بالمحيط وفقا للتبعية.

ومع أن منظري التبعية كانوا سيتفقون مع المزاعم القائلة بأن العوامل الخارجية كانت أساسية في تفسير المستويات المتدنية للتنمية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية، إلا أن الحل لهذه الحالة المحدودة يختلف. ويوضح كلارك Clarke (2002) الاختلافات الرئيسة بين "الإصلاحيين" و "الماركسيين"، حيث شعر الاصطلاحيون مثل بنائيي إكلا أن ما كان مطلوبًا هو إصلاح نظام التجارة الرأسمالي، ربما مع مزيد من تدخل الدولة (Furtado 1976). أما الماركسيون (أو بشكل أكثر دقة الماركسيون المحدثون) فقد رأوا أن الحل الوحيد يتمثل في القضاء على النظام الرأسمالي. وقد كان فرانك واحدًا من أشد المؤيدين لهذا الاقتراب، معتقدًا أنه في ظل الرأسمالية ستكون المناطق المحيطية للعالم عرضة للاستغلال والتهميش بشكل دائم.

وبرغم أن نظرية التبعية قد طبقت بشكل كبير في أمريكا اللاتينية إلا أن مفاهيم التبعية كانت قد طبقت في أجزاء أخرى من العالم، فمثلا رأى والتر رودني Walter Rodney في كتابه الصادر عام (١٩٨١م [١٩٧٢م]) بعنوان كيف أسهمت أوربا في تخلف إفريقيا How Europe Underdeveloped Africa أن تدخل القوى الأوربية في العمليات الاجتماعية والاقتصادية السياسية طوال القرن التاسع عشر قد خلق حالة من التبعية وأدى إلى إفقار الشعوب الإفريقية. من جانبه قدم سمير أمين (١٩٧٤م) حجة مشابهة عن الحالة الإفريقية بالتركيز على العمليات الاقتصادية وخاصة استخلاص أو نهب المنتجات الأولية.

ولأن أفكار التبعية جاءت من تجارب عالم الجنوب فقد كان بالتأكيد تغيُّرًا مرحبًا به من قبل الأصوات الشمالية المهيمنة في نظريات التنمية. ومع ذلك وبرغم شعبية اقتراب التبعية في بعض الدوائر في السبعينيات، إلا أن تأثيره على صناعة القرار كان محدودًا وتعرض للانتقاد بشكل متزايد. وتستند هذه الانتقادات على البراهين الامبريقية التي تتحدى مزاعم منظري التبعية، فضلا عن أولئك الذين يشككون في الافتراضات الأساسية التي قام عليها اقتراب التبعية.

ففيما يتعلق بالدعم الامبريقي، فإنه وبرغم احتمالية استناد تفسيرات فرانك وفورتيدو وغيرهما على أسس قوية في التجارب التاريخية لأمريكا اللاتينية، إلا أن الاستنتاجات بأن أسلوب التنمية الرأسمالية كان مستحيلا بالنسبة للبلدان المحيطية ضمن النظام القائم قد تم تحديها من قبل النجاح الاقتصادي للبلدان الصناعية الآسيوية الجديدة خلال السبعينيات (انظر الفصل الثاني). ولذلك فإن مجرد وجود مثل هذا الدليل الداحض للمزاعم الأساسية لاقتراب التبعية يضعف تفسيرات التبعية.

بالإضافة إلى ذلك انتقدت نظريات التبعية لتركيزها المفرط على العوامل الاقتصادية وتجاهلها للأطر الاجتماعية والثقافية والسياسية المحيطة بالتنمية (أو التخلف).

ومع أن منظري التبعية، بخلاف منظري التحديث، قد تبنوا وجهة نظر تاريخية عن التنمية من خلال الأخذ في الاعتبار توقيت حدوث العمليات، إلا أنهم لم يأخذوا في الاعتبار الأطر الأوسع المحيطة بعملية التنمية. كذلك ينتقد بوث (١٩٨٥م) Booth مدرسة التبعية وخصوصا أندريه فرانك فيما يتعلق بتعريفه للرأسمالية التي عرفها في كتابه على أنها "نمو صناعي مستقل ذاتيا". حيث يؤكد بوث على أنه في حالة استخدام ذلك التعريف فإنه لا مفر من القول بأن التنمية الرأسمالية ستحدث بأعلى درجات النجاح عندما تكون روابطها بالاقتصاد العالمي في أضعف حالاتها. وطبقا لبوث فإن هذا الشكل من الحجة الدائرية يدحض اقتراب التبعية.

نظرية النظم العالمية

كانت أهمية النظام الاقتصادي العالمي والتراتبية الكامنة فيه عاملا أساسيًّا في نظرية النظم العالمية. وقد طور ايمانويل والرشتاين (١٩٧٤م) Wallerstein هذه النظرية التي تشترك مع مدرسة التبعية في كثير من الخصائص، فعلى سبيل المثال يؤكد كلا الاقترابين على ضرورة النظر للتنمية الاقتصادية القومية في إطار عالمي بدلا من التركيز على البلدان منفردة فقط. وتساعد القوة النسبية للدول ضمن هذا النظام العالمي في التأثير على مستويات التنمية. كذلك يستند كلا الاقترابين على أسس تاريخية قوية.

ومع ذلك كان والرشتاين أكثر اهتمامًا بتجاوز الثنائية الجامدة لنماذج التبعية. فبدلا من النظر إلى العالم بمعايير "المركز" و"الهامش"، قسَّم والرشتاين البلدان إلى ثلاث فئات هي: "المركز"، "شبه الهامش" و "الهامش". بالإضافة إلى ذلك، لم تكن عضوية تلك الفئات ثابتة؛ فعبر الزمن، كانت البلدان قادرة على التحرك إلى داخل تلك الفئات وخارجها وفقًا لحالتها الخارجية. وقد جاء تضمين مجموعة الدول"شبه الهامشية"

انعكاسًا للأحداث العالمية في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، فبينما كان منظرو التبعية يرون أنه كان محكومًا على البلدان في الهامش العالمي البقاء مستغلة وهامشية بشكل دائم، كانت بعض البلدان تشهد تنمية اقتصادية بمعايير التصنيع. وشملت تلك البلدان الصناعية الجديدة (NICs) "النمور الآسيوية" متمثلة في كوريا الجنوبية وهونج كونج وسنغافورة وتايوان فضلا عن أمم أمريكية لاتينية مثل: البرازيل.

وكما هو الحال مع فرانك، اعتبر والرشتاين أن بدايات النظام الرأسمالي العالمي تعود إلى القرنين الخامس عشر والسادس عشر، عندما كان التأثير الأوروبي الاقتصادي والسياسي يتوسَّع إلى خارج القارة الأوروبية، فقبل الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر تنافست القوى الأوروبية على الهيمنة مما أدى إلى تراجع دور بعض بلدانها وتحولها إلى دول شبه هامشية مثل (اسبانيا) بينما أصبحت بلدان شمال غرب أوروبا دولا مركزية. وشملت المناطق الهامشية في ذلك الوقت بلدان أمريكا الجنوبية والوسطى. ومع التوسع الصناعي في أوربا ولاحقًا في الولايات المتحدة توسع نطاق المركز، كما أصبحت بعض البلدان في الهامش شبه هامشية وتوسع الهامش مع انضمام أجزاء من آسيا وأفريقيا إلى النظام الاقتصادي العالمي من خلال عمليات الاستعمار (Peet with Hartwick 1999). ومع بداية القرن الحادي والعشرين أصبحت بلدان المركز تتألف بشكل أساسي من أوربا الغربية والولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلندا واليابان. وتضم مجموعة شبه الهامش معظم بلدان أمريكا اللاتينية و أوربا الشرقية وروسيا والصين والهند وعددًا من أمم جنوب شرق آسيا. وفيما يتعلق بأفريقيا تعتبر جنوب أفريقيا ومصر وتونس فقط جزءًا من الدول شبه الهامشية وفقًا لكلاك Klak (2002). أما بقية بلدان القارة فتُصنَّف على أنها هامشية في النظام الاقتصادي العالمي (الشكل ٣,٢).

الشكل (٢, ٣). المركز، شبه المحيط والمحيط، ٢٠٠٠م.

obeikandl.com

وتختلف سيولة ومرونة هذه الفئات وإمكانيات التحرك من فئة إلى أخرى عن وجهة النظر التنموية الماركسية التي عرضنا لها في بداية هذا الفصل، حيث لا تتبع البلدان مسارًا خطيًّا للتقدم بل إنه يمكن لبلدان بعينها وفي أوقات مختلفة أن تحرز تقدمًا اقتصاديًّا كلما حدثت تغيرات على النظام الاقتصادي العالمي في الوقت نفسه الذي تخفق فيه بلدان أخرى. ولهذا الاقتراب التاريخي فوائد كثيرة، لكن كما يوضح كلاك (٢٠٠٢م) فإن إمكانيات اختبار نظرية الأنساق العلمية تعتبر محدودة جدًّا. وبدلا من أن تساعدنا في تفسير الأنماط المتغيرة للتنمية الاقتصادية، يمكن استخدام نظرية الأنساق العالمية لوصف أنماط محددة. ولهذا يختم كلاك بالقول "ربما يكون من الأفضل التفكير في تحليل أو منظور للنسق العالمي بدلا من نظرية نسق عالمي جنينية (٢٠٠٢م: ١١١). وكما هو الحال مع اقترابات التبعية يمكن انتقاد أفكار والرشتاين لتركيزها على ما يحدث على مستوى الدولة مما يعني استبعاد العمليات على المستوى المحلي.

الاقترابات الاشتراكية للتنمية

زعم بعض المنظّرين أن الطريقة الوحيدة لإنجاز التنمية، كانت تتمثل في الانفصال عن المسار الرأسمالي للتنمية من أجل طريق بديل لكنه ذو تصور مشابه للحداثة. وكما ورد في النقاش السابق للتفسيرات الماركسية عن المجتمع، فإن المجتمع في ظل الرأسمالية ينقسم إلى طبقتين؛ أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج والآخرون الذين لا يملكون شيئًا. أما في ظل نظام اشتراكي فإن وسائل الإنتاج تملكها الدولة ولهذا يزعم أن الربح لم يعد القوة الدافعة للاقتصاد، بل إن احتياجات السكان هي التي تحتل الأولوية. ونظرًا لملكية الدولة للأرض والمصانع... إلخ، فإنه يمكن للقرارات

المتعلقة بتوزيع الموارد أن تصنع على أساس الحاجة وليس على القدرة على الدفع. أسهم تنامي دور الدولة في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى أن يطلق على نموذج الاقتراب هذا أحيانًا نموذج "التخطيط المركزي".

ومع أن الاشتراكية قد طبقت وجربت بطرق مختلفة، إلا أن هناك بعض السمات المشتركة (الإطار ٣,٤). فقبل عشرين سنة خلت، كان عدد كبير من البلدان يطبق نموذجًا اشتراكيًّا للتنمية، فبالإضافة إلى بلدان الكتلة السوفيتية التي كانت تتكون من الاتحاد السوفيتي وبلدان شرق أوروبا كان هناك عدد كبير من بلدان العالم النامي مما كان يمكن تصنيفها "بالاشتراكية" (الجدول ٣,٢)، إلا أنه لم يبق في أوائل القرن الحادي والعشرين من تلك الدول إلا عدد صغير (على وجه الخصوص الصين وفيتنام وكوبا) بل إن تلك البلدان ذاتها قد بدأت عمليات إصلاح تضمنت الانفتاح على الاستثمار الخارجي وتخفيف القيود على الملكية الخاصة.

الإطار (٣,٤)

خصائص النموذج الاشتراكي للتنمية

اقتصاديًّا

١- ملكية الدولة للمؤسسات الصناعية الرئيسة.

٢- يتم اتخاذ القرارات الصناعية والتحتية وفقًا لخطط حكومية مركزية، بدلا من العمل من خلال السوق.

٣- سيطرة حكومية واسعة على التجارة الخارجية والاستثمار.

٤- تدخل الدولة في سوق العمل، كما أن قرارات التوظيف تُتَّخذ وفقًا للخطط المركزية بدلا من قوى السوق.

٥- تحكم الدولة في الأسعار.

٦- تدخل الدولة في الزراعة والعلاقات الريفية الحضرية.

سياسيًّا

١- يتم حكمها في العادة من قبل حزب واحد، ولا يتسامح مع المعارضة السياسية المنظمة ولا مع كثير من منظمات المجتمع المدني.

المصدر: adapted from Kilmister (2000:309)

الجدول (٢ , ٣). البلدان الاشتراكية، ١٩٨٥م.

عضوية كاملة في الكوميكون	ليست عضوًا في الكوميكون	ماركسية – لينينية	حالات هامشية
بلغاريا	ألبانيا (عضو ١٩٤٩–١٩٦١)	انغولا	أفغانستان
كوبا	الصين	بورما (ماينمار)	الجزائر
تشيكوسلوفاكيا	كوريا الشمالية	كمبوديا	بينين
المانيا الشرقية	يوغسلافيا (عضو مشارك)	(كمبوديا)	بوركينا فاسو
هنغاريا		إثيوبيا	ساحل العاج
منغوليا		موزمبيق	الكونغو
بولندا		لاوس	غينيا
رومانيا		اليمن	غينيا – بيساو
الاتحاد السوفيتي			غوايانا
فيتنام			العراق
			ليبيا
			مدغشقر
			نيكاراغوا
			ساتومي وبرنسيب
			سيشيل
			الصومال
			سورينام
			سوريا
			تنزانيا
			زيمبابوي

المصادر : adapted from Forbs & Thrift (1987: Figure 1.1) Using Wiles (1982) classification system

ملاحظات:

الكوميكون (مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة): أنشئ عام ١٩٤٩م كرد على خطة مارشال (انظر الفصل الثاني). وهو منظمة للدول الاشتراكية هدفت لتوفير المساعدة المالية والفنية (ومن ضمنها المساعدة العسكرية) لأعضائها.

ليست عضوًا في الكوميكون: دول اشتراكية أو شيوعية لكنها ظلت خارج التأثير القوي للاتحاد السوفيتي.

ماركسية – لينينية: حكومات اشتراكية متشددة متحالفة بقوة مع الاتحاد السوفيتي، لكنها ليست من أعضاء الكوميكون.

حالات هامشية: دول اشتراكية ذات حزب واحد في الغالب، لكنها ليست نظمًا اشتراكية متجذرة.

obeikandl.com

ومع أنه يمكن التعبير عن الأعمدة الرئيسة للنموذج الاشتراكي، إلا أن الحقائق الفعلية لما يطلق عليه «التجارب الاشتراكية» تختلف بشكل كبير عبر العالم.

وكما يوضح كيلمستر Kilmister (2000)، فإن النماذج الاشتراكية للتنظيم السياسي والاقتصادي لا تعمل في فراغ، حيث إن طبيعة المجتمعات والاقتصاديات السابقة ستؤثر على النتائج فضلا عن شكل النموذج الاشتراكي المطبق. كذلك يؤكد كيلمستر على تنوع السبل نحو الاشتراكية، فبينما اعتقد كل من ماركس وإنجلز في القرن التاسع عشر أن الاشتراكية ستكون مجرد مرحلة في نموذج خطي تأتي بعد سقوط الرأسمالية إلا أن ذلك لم يتحقق في أي من المجتمعات التي اتبعت النهج الاشتراكي، ففي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، يحدد كيلمستر ثلاث فئات رئيسة للبلدان التي اتبعت نموذجًا اشتراكيًّا هي:

- البلدان التي كانت الدولة فيها هي العامل الوحيد القادر بما فيه الكفاية لتوجيه التنمية: حيث بقيت بلدان مثل أفغانستان وإثيوبيا ومنغوليا معزولة بشكل كبير عن الكفاح ضد الاستعمار في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.
- البلدان التي كانت قامت فيها الأفكار الاشتراكية بدور مهم في النضال من أجل التحرر القومي من الحكم الاستعماري: حيث وفرت الاشتراكية في عدد من المجتمعات التي ناضلت من أجل التخلص من الحكم الاستعماري ايديولوجية رئيسة للاحتشاد حولها، فبعد عدة عقود من سيطرة القوى الخارجية التي تسببت في حدوث تفاوت كبير في الثروة والفرص، كان يزعم أن التحرير سيؤدي إلى خلق فرص للجميع، وتملُّك الشعب لموارد الأمة من خلال ملكية الدولة. وتعتبر كل من أنجولا وموزمبيق من الدول التي تبنت هذا الاقتراب. كذلك يؤكد كيلمستر على أن الروابط بين الاشتراكية والتحرر القومي كانت توظَّف أيضا في مواجهة القوى الخارجية حتى لغير الحكام الاستعماريين كما في كوريا وفيتنام. وتبنت بلدان أمريكا

الوسطى والكاريبي، وخاصة نيكاراغوا وكوبا نهجًا اشتراكيًّا ليس من أجل التخلص من الحكم الاستعماري وإنما للخلاص من الحكم الاستبدادي التسلطي المدعوم أمريكيًّا.

- البلدان التي تبنت نماذج قوية للتخطيط المركزي للدولة لكنها لم تتبنى نهجًا اشتراكيًّا: حيث اختارت حكوماتها أن تعزز النمو الاقتصادي والتنمية في بلدانها من خلال عملية تخطيط مركزي صارمة تشرف عليها الحكومة. وغالبًا ما وظفت أدوات سياسة مثل الخطط الخمسية. ومن أفضل الأمثلة في هذا المجال كل من الهند تحت قيادة نهرو ١٩٤٧-١٩٦٤م، بالإضافة إلى ما كان يطلق عليها "الاشتراكية الإفريقية" (انظر ص ص ١١٣-١١٨).

وبالتأكيد لم يقتصر تدخل الدولة القوي في مجال خدمات الرعاية على البلدان التي تبنت نموذجًا اشتراكيًّا للتنمية فقط، بل إن الالتزام بتوسيع نطاق خدمات الصحة والتعليم الذي يعتبر جزءًا من النموذج الاشتراكي قد حقق نتائج إيجابية جدًّا في عدد من البلدان والمناطق (انظر الإطار ٣,٥).

بالإضافة إلى ذلك، فإن سيطرة الدولة على الموارد، وخاصة الأرض والمصانع والبنية التحتية، يمكن أن تؤدي إلى تحقيق مستويات مبهرة للتنمية الاقتصادية. وكما زعم كل من كينز وروستو فلكي يحدث نمو اقتصادي ضمن إطار رأسمالي لابد من قيام الحكومة بدور هام في أوقات محددة، ربما لضخامة حجم المشاريع، أو بسبب المخاطر المحتملة. ومع ذلك، وكما يوضح كل من النموذجين الصيني والسوفيتي اللذين سنتعرض لهما لاحقًا، فإن تلك القفزات السريعة في الأداء الاقتصادي يمكن تحقيقها ولكن بتكلفة باهظة على صعيد البيئة الطبيعية (انظر أيضًا الفصل السادس)، ونوعية حياة الأفراد، والاستقرار الاقتصادي على الأمد الطويل.

الإطار (٣,٥)

التنمية الاجتماعية في كيرالا، الهند

في سنة ١٩٥٧م تم انتخاب حكومة شيوعية في ولاية كيرالا الواقعة جنوب الهند. ومنذ ذلك الحين، تشهد الولاية تطورات كبيرة بمؤشرات التنمية الاجتماعية، فقد أدى الاستثمار في الصحة والتعليم، فضلا عن سياسات توزيع الأراضي والإجراءات المتبعة لتطوير مشاركة النساء في النشاطات الاقتصادية والسياسية إلى خلق ما أطلق عليه البعض "نموذج" التنمية المتساوية.

وتكافئ المؤشرات الاجتماعية في الولاية تلك التي حققتها بلدان أغنى منها بكثير، فعلى سبيل المثال، كانت توقعات الحياة عند الولادة في بداية التسعينيات فوق ٧٣ سنة، مقارنة بمعدل الهند بكاملها البالغ ٦٢,٣ سنة خلال ١٩٩٥-٢٠٠٠م (UNDP 2002:176). وفي الخمسينيات كان معدل الولادة ٤٤ لكل ألف، لكنه انخفض إلى ١٨ لكل ألف في ١٩٩١م (Sen 1999: 221). ومع أن متوسط معدل الخصوبة للهند بكاملها يبلغ ٣ أطفال لكل امرأة في عمر الإنجاب، إلا أن هذا الرقم ينخفض بالنسبة إلى كيرالا إلى ١,٧ طفل. ويمكن تفسير ذلك بتطوير وسائل الحصول على موانع الحمل، والتحسن في مستويات الرعاية الصحية الذي قلص معدلات الوفيات بين المواليد في الوقت الحاضر إلى قرابة ١٧ وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية، وتحسن مستويات التعليم لدى النساء. وبدلا من فرض القيود على الخصوبة بالقوة كما في الصين، لجأت حكومة كيرالا إلى دراسة أسباب مستويات الخصوبة العالية وقامت بتنفيذ سياسات اجتماعية ملائمة.

ومع أن تلك السياسات التنموية كانت ناجحة جدًّا بالمعايير الاجتماعية، إلا أنها لم تحقق نفس النجاح اقتصاديًّا. فمتوسط الناتج المحلي الفردي للولاية يبلغ ٨,٢٠٠ روبية (قرابة ٢٧٠ دولارًا أمريكيًّا) (Kerala State planning Board 1995 in Veron 2002) مقارنة بمتوسط الهند بكاملها البالغ ٤٧٢ دولارًا أمريكيًّا (البنك الدولي ٢٠٠٢). وتهدد مستويات النمو الاقتصادي المتدنية جدًّا محاولات الحكومة للاستمرار في الإنفاق على البرامج الاجتماعية إلا أن تحويلات العمالة من دول الخليج العربي كانت هامة جدًّا في دعم الإنفاق في كيرالا.

المصدر: adapted from New Internationalist (1993); Sen (1999); Veron (2001)

إن سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج، والتجارة والأسعار تعني من الناحية النظرية أن الاقتصاد يعمل لفائدة الشعب. وفضلا عن توفيرها للخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، فإن الممارسات التنموية الاشتراكية، نظريًّا، ستقلص مستويات عدم المساواة التي يمكن أن تظهر عندما تترك قوى السوق تعمل وفقًا لآلياتها.

وعمومًا، فإن مستويات التفاوت تعتبر منخفضة في المجتمعات الاشتراكية، حيث تصل وفقًا لمعامل جيني Gini coefficients إلى أدنى أو وسط العشرينيات. ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أنه في حالات عديدة، فإن هذا يحدث عادة ضمن حالة من المستويات المتدنية للدخل الفردي. ومع تحولها إلى اقتصاديات رأسمالية تضاعفت حالة عدم المساواة في عدد من الدول الاشتراكية السابقة. فمثلا، ارتفع معامل جيني لروسيا بعد تحولها لاقتصاد السوق إلى ٢٤ نقطة، كما زاد معامل ليتوانيا ١٤ نقطة بين ١٩٨٧/١٩٨٨م و١٩٩٣/١٩٩٥م (Milanovic 1998:41). كما كان هناك ارتفاع في مستويات البطالة، وانخفاض في الدخل الحقيقي وتراجع نسبة الإقبال على المدارس (Horschelmann 2004).

وتبدو خارطة العالم للبلدان الاشتراكية مختلفة اليوم بشكل كبير عما كانت عليه في ١٩٨٥م (انظر ص ١١٨). ومع أن انهيار الكتلة السوفيتية في ١٩٨٩م قد مثل الصورة الأشد تطرفًا لما كان يحدث للدول التي تتبنى النماذج الاشتراكية، إلا أن الإصلاحات الاقتصادية والإصلاحات السياسية، في بعض الأحيان، قد أسهمت في التشكيك في اشتراكية الدولة كاقتراب تنموي قابل للحياة. وأطلق فرانسيس فوكوياما (١٩٨٩م) على ذلك الوضع "نهاية التاريخ". حيث يقول:

> إن القرن الذي بدأ مليئًا بالثقة بالنفس بالنصر النهائي على الديمقراطية الليبرالية الغربية يبدو في نهايته متراجعًا لدورة كاملة إلى حيث بدأ: ليس إلى "نهاية الإيديولوجية" أو تقارب بين الرأسمالية والشيوعية، كما توقع ذلك في وقت سابق، بل إلى نصر ساحق لليبرالية الاقتصادية والسياسية. إن انتصار الغرب، والأفكار الغربية يبدو واضحًا قبل كل شيء في الإنهاك الكامل للخيارات أو البدائل النسقية لليبرالية الغربية.
>
> (Fukuyama 1989: 3).

ومع أنه من الواضح أن نماذج اشتراكية الدولة للتنمية قد أصبحت نادرة بشكل متزايد في عالم القرن الحادي والعشرين، إلا أن هذا لا يعني أن هناك تقبلا عالميًا لما تعنيه التنمية وكيف يمكن إنجازها.

النموذج السوفيتي للتنمية

مثل تحول الاتحاد السوفيتي من مجتمع يهيمن عليه الطابع الفلاحي في عشرينيات القرن العشرين إلى واحد من القوتين العالميتين العظميين بقطاع صناعي واسع وشعب حضري بحلول الستينيات عملية أو صيرورة جلبت قدرًا كبيرًا من الاهتمام في أجزاء أخرى من العالم، ففي عالم الجنوب استخلصت "التجارب الاشتراكية" دروسًا وبنت آمالا مما حدث في الاتحاد السوفيتي.

ففي عشية الحرب العالمية الأولى، كانت الزراعة تسهم بأكثر من ٥٠٪ من الدخل القومي وقرابة ثلاثة أرباع من العمالة فيما كان يعرف حينئذ بإمبراطورية روسيا القيصرية (Davies 1998:10). وكانت الزراعة تحت هيمنة إنتاج فلاحي صغير الحجم جدًّا. وقد أدت ثورة أكتوبر لعام ١٩١٧م إلى القضاء على القياصرة من قبل البلاشفة بقيادة فلاديمير لينين. ووفقًا لتنظير ماركس عن الطريق للوصول إلى مجتمعات اشتراكية (انظر ص ص ٨١-٨٤) فإن الثورة التي ستؤدي إلى مثل ذلك المجتمع لابد أن تقودها طبقة عمالية صناعية حضرية للقضاء على نظام رأسمالي. لكن هذا الأمر وبكل وضوح لم يكن ينطبق على المثال الروسي، مما جعله يمثل تحديًّا لأفكار التحول الخطي في نموذج ماركس.

اللوحة (١, ٣). حي إسكان حكومي، موسكو ١٩٨٩م.

ولذلك ركز النموذج الاشتراكي الذي تبناه الاتحاد السوفيتي تحت زعامة لينين على خلق اقتصاد صناعي حضري. وقدمت تلك السياسات وفقًا للسياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) في عشرينيات القرن الماضي (الإطار ٣,٦). وعكس التركيز الصناعي لتلك السياسة أفكار لينين عن الحداثة والابتعاد عن الفلاحة "التقليدية" والسياسات الاقتصادية المرتكزة على الزراعة. وفي المجال الاقتصادي اتخذت أجهزة الدولة كل القرارات المتعلقة بماذا ينتج وكيف وأين. كذلك، ووفقًا للمعايير السياسية تعرضت المعارضة للحزب الشيوعي الذي شكل الحكومة للقمع بشكل متنامٍ.

الإطار (٣,٦)

السياسة الاقتصادية الجديدة في الاتحاد السوفيتي

تم تبني السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) خلال عشرينيات القرن الماضي تحت حكم لينين. وقد ركزت تلك السياسة على التنمية الاقتصادية من خلال التصنيع. وامتلكت الدولة الصناعات الكبيرة كما سيطرت على التجارة الخارجية. وكان لابد من الحصول على ترخيص للواردات كما وجهت عوائد الصادرات من خلال الدولة المركزية. وكان تركيز السياسة الصناعية على السلع الرأسمالية مثل الآلات وعلى المعادن مثل الحديد والصلب. ويبرر التركيز على ذلك الشكل من الإنتاج الصناعي بدلا من السلع الاستهلاكية مثل الملابس لأن السلع الرأسمالية تساهم مباشرة في زيادة الإنتاج والإنتاجية. واستفاد العمال الصناعيون بشكل كبير من تلك التحولات، مع تحسن الأجور وظروف العمل. وبالمقارنة، كانت الزراعة تنظم بدرجة كبيرة وفقًا لتلك السياسة من خلال الأسر الفلاحية في تجمعات القرى وكان باستطاعة الفلاحين بيع أي منتج يتبقى بعد الإيفاء بمتطلبات الدولة. وبقي الإنتاج الزراعي محدودًا ولم تتحسن ظروف حياة المزارعين. وقد عكست مجاعة مدمرة حدثت في ١٩٢٧-١٩٢٨م بشكل جزئي ذلك التهميش للقطاع الزراعي في السياسة الاقتصادية.

المصادر: adapted from Davies (1998); Kilmister (2000)

وفي ١٩٢٩م وصل جوزيف ستالين للسلطة وعمل على تفعيل المشروع السوفيتي فيما يتعلق بالملكية الاشتراكية للإنتاج، ومع أنها اتبعت نفس المبادئ الاشتراكية العريضة كما فعل لينين، إلا أن الستالينية تضمنت توسيع نطاق الملكية

المشتركة، وخاصة في الزراعة (الإطار ٣,٧). وازدادت سيطرة الدولة على العمليات الاقتصادية، فضلا عن تنامي سلطة الدولة من خلال السجون والإعدامات التي كانت مريعة وخاصة تحت حكم ستالين. فبينما شهدت العشرينيات تعزيز وترسيخ دولة الحزب الشيوعي الواحد وإسكات أصوات المعارضة بشكل متنامٍ، إلا أن تلك الممارسات ازدادت حدتها في ظل حكم ستالين ؛ حيث أودع ملايين الناس في أنواع من معسكرات الأعمال الشاقة والسجون، وإعدام الآلاف لافتراض كونهم أعداءً للدولة. ويقدر كل من ويتكروفت و ديفز (Weatcroft and Davies (1994 in Davies 1998:51 عدد من تم إعدامه خلال ذروة الإرهاب الستاليني من ١٩٣٧-١٩٣٨م بقرابة ٦٨٢٠٠٠ شخص. وفي يناير من ١٩٥٣م قبيل وفاة ستالين كان عدد من أُودِعوا معسكرات الاعتقال قد بلغ قرابة ٥٢٢٣٠٠٠ شخص (Davies 1998:70).

الإطار (٣,٧)

التعاونيات الزراعية تحت حكم ستالين

بدأت عملية التعاونيات الزراعية في ١٩٢٩م وتضمنت التجميع القسري لأسر الفلاحين في مزارع جماعية بزعم أن حجم الاقتصاديات الذي أنشئ من خلال دمج المنتجين الصغار سيسهم في زيادة الإنتاج الزراعي، كما استخدمت عملية التعاونيات الزراعية كأداة إيديولوجية لتعزيز أهمية الملكية غير الخاصة وإجبار الفلاحين الأكثر غنًى (الذين عُرِفوا باسم كولاكس) على التنازل عن أراضيهم تمامًا. ومنح فلاحين آخرين جزءًا من المنتج النهائي كما أعطيت كل أسرة قطعة صغيرة من الأرض من أجل البقاء، فيما عدا أسر كولاكس الذين أعيد توطينهم في مناطق نائية أو زج بهم في معسكرات الاعتقال. ويمكن إرجاع سبب حدوث المجاعة الأخرى التي حدثت في ١٩٣٣م بشكل كبير إلى الآثار السلبية الناتجة عن عملية التعاونيات الزراعية.

المصادر: adapted from Davies (1998); Kilmister (2000)

وفي ظل نظام اشتراكي لا يقتصر دور الدولة على ممارسة تأثير مباشر وكبير في الاقتصاد فقط، بل إنها تستطيع أيضًا أن تنظم عملية التوزيع الاجتماعي استنادًا على

الحاجة وليس على معيار السوق. ومنذ عشرينيات القرن الماضي وصاعدًا كان هناك زيادة في إنفاق الدولة على الصحة والتعليم، مصحوبًا بنتائج إيجابية جدًّا في تلك الأبعاد من التنمية الإنسانية، فمثلا، ارتفعت معدلات من يعرف القراءة والكتابة بين الناس من عمر تسع سنوات فما فوق من ٥١٪ في سنة ١٩٢٦م إلى ٨١٪ في ١٩٣٩م (Davies 1998: 46). وعكس ذلك زيادة الانخراط في المدارس من قبل الأطفال، ونجاح مشاريع محو الأمية بين البالغين (انظر الإطار ٣,٥ لأمثلة مشابهة من ولاية كيرالا الهندية).

واستمر نموذج التخطيط المركزي الاقتصادي باستثماره الكبير في التدبير الاجتماعي حتى سقوط الاتحاد السوفيتي وتفككه في ١٩٩١م. وبحلول أواخر السبعينيات، أصبح واضحًا أن معدلات النمو الاقتصادي التي تحققت في ظل سياسات التصنيع الستالينية كانت تتباطأ. وكما كان عليه الحال مع القيود التي واجهتها سياسة إحلال الواردات ISI التي ناقشناها سابقًا (ص ص ٨٦–٩٠)، فقد زعم أنه بدون مدخلات هامة من التقنية والاستثمار التي يمكن جلبها من خلال انفتاح الاقتصاد فإن الاقتصاد السوفيتي سيتعرض للركود. كذلك تزايد حدوث مشاكل اجتماعية مثل الإدمان على الكحول والجريمة عندما أصبحت الدولة غير قادرة على الاستمرار في دعم السكان كما كان يحدث في الماضي (Kilmister 2000).

وفي سنة ١٩٨٥م انتخب ميخائيل جورباتشوف سكرتيرًا عامًّا للحزب الشيوعي ومن ثم زعيمًا للاتحاد السوفيتي. وقد قام بتطبيق إجراءات إصلاحية عرفت باسم بيروسترويكا، تضمنت تعزيز دور السوق في توزيع الموارد، فعلى سبيل المثال، سمح للمؤسسات الحرة باتخاذ قرارات حول ما ينتجون من السلع وكيف، بدلا من اتباع الأهداف المحددة مركزيًّا. وترافق هذا الإصلاح الاقتصادي أيضًا مع قدر أكبر من الحرية

السياسية في أرجاء البلاد، فضلا عن محاولة انفتاح أكبر تجاه العالم غير الشيوعي من خلال اقتراب الجلاسنوت.

وقد أخفقت محاولات احتواء تلك الإصلاحات ضمن النظام الشيوعي للاتحاد السوفيتي مما أدى إلى تفكك البلاد واستقلال ١٥ جمهورية، برغم أنها شكلت في ١٩٩٢م كومنولث الدول المستقلة (CIS). ويبدو التحول إلى نظام اقتصاد السوق شائعًا في أنحاء الجمهوريات المستقلة حديثًا، وتبنى معظمها في الوقت الحاضر نموذجًا من الديمقراطية الليبرالية مع انتخابات منتظمة.

وفيما يتعلق بطبيعة "التنمية" خلال الفترة السوفيتية فيبدو واضحًا من الناحية الاقتصادية أن مسيرة التحديث كانت مدهشة، فمن مجتمع هيمنت عليه الزراعة الفلاحية إلى اقتصاد صناعي متقدم، وفرت التجربة السوفيتية بعض الأمثلة على إمكانية استخدام التخطيط المركزي لتحقيق مثل تلك التغييرات، بدلا من الاعتماد على السوق، ومع أن هناك مشاكل عديدة تحيط باستخدام الإحصاءات الاقتصادية السوفيتية خلال تلك الفترة (see Davies 1998)، إلا أن التقديرات الغربية للناتج الصناعي تشير إلى معدلات زيادة تصل قرابة ١٠٪ سنويًّا خلال الفترة من ١٩٢٨-١٩٤٠م، ووصلت معدلات الزيادة فيما بعد إلى قرابة ٧٪. كذلك استفاد ملايين من المواطنين السوفيت من خدمات التعليم والإسكان والرعاية الصحية التي كانت تقدمها الدولة.

ومع ذلك فقد نتج عن اقتصاد قائم على التخطيط المركزي، وخاصة في بلد تبلغ مساحته قرابة ٢٢ مليون كم مربع، قدر كبير من المشاكل وانعدام الكفاءة، فعلى سبيل المثال، كانت تحدد للمصانع أهداف إنتاجية للإيفاء بها. وأصبح مجرد إنتاج الكميات المطلوبة يمثل تحقيقًا للأهداف، دون أدنى اهتمام لمسألة النوعية. كما أن التركيز على الصناعة كان يعني إهمالا للزراعة مما أدى إلى عواقب خطيرة فيما يتعلق بتوفير الغذاء.

فضلا عن ذلك، لم يتضمن المشروع السوفيتي أي اعتبار للتبعات البيئية وتسبب بالتالي في حدوث تدهور بيئي خطير جدًّا (انظر الفصل السادس). وأخيرًا، لابد من عدم إغفال القيود التي فرضت على الحرية الإنسانية من خلال الوحشية المتطرفة للفترة الستالينية، والاضطهاد السياسي وحظر الأصوات المعارضة طوال الحقبة السوفيتية.

الماوية

وصل الشيوعيون إلي السلطة في الصين بقيادة ماو تسي تونغ في سنة ١٩٤٩م. ومع أن الاتحاد السوفيتي قد قدم بعض الدعم الاقتصادي في السنة التالية للثورة الصينية، إلا أن الإستراتيجيات التنموية التي تبناها ماو كانت مختلفة عن تلك التي تبناها لينين ومن بعده ستالين، فالثورة الصينية كانت وبشكل كبير ثورة فلاحين، ومن ثم كان التركيز على التنمية الريفية يحظى بالأولوية خلال الفترة الماوية (Kilmister 2000).

اللوحة (٢ , ٣). تمثال عند ضريح ماو، بيجين.

كان تخطيط الدولة المركزي عنصرًا أساسيًّا في النظام وتم بموجبه تنفيذ سلسلة من الخطط الخمسية. وخلال الخطة الخمسية الأولى (١٩٥٣-١٩٥٧م) أنشئت التعاونيات الزراعية على نطاق واسع من خلال تجميع الفلاحين في مستوطنات زراعية من أجل الإنتاج الجماعي. ورغم التركيز الريفي لكثير من السياسات، إلا أن معظم استثمار الدولة وجه نحو الصناعة الثقيلة كما حدث في ظل النموذج الستاليني في الإتحاد السوفيتي (Hodder 2000). وتركز ذلك الاستثمار بشكل كبير في صناعات الحديد والصلب فضلا عن قطاع الطاقة في المناطق الداخلية بعيدًا عن مناطق الساحل الشرقي (Wu 1987). ومثل ذلك التركيز الجغرافي محاولة لنشر منافع الثورة وتقليص حالات عدم المساواة الإقليمية. كذلك كان التركيز على الأراضي الداخلية نابعًا من الحاجة لحماية مشاريع البنية الأساسية الهامة من هجوم عسكري أجنبي محتمل (Wei and Ma 1996).

وأصبحت التنمية الريفية عنصرًا أساسيًّا في التقدم الاقتصادي الصيني خلال "الوثبة العظيمة للأمام" التي استمرت من ١٩٥٨-١٩٦١م. وكان متوقعًا أن تنتج الكوميونات الشعبية سلعًا زراعية، بالإضافة إلى بعض السلع الصناعية أيضًا، وخاصة تلك التي ستسهم في زيادة الإنتاجية الزراعية مثل الآلات والمخصبات الكيمائية. وقد أطلق ماو على ذلك التركيز المزدوج "السير على ساقين". إلا أن تلك المحاولة المتحمسة والنشيطة لتحقيق تنمية اقتصادية سريعة واجهت صعوبات عديدة، فنوعية السلع الصناعية كانت في الغالب غير جيدة، كما تسبب تحطيم القطاع الزراعي الناتج عن الرغبة في توسيع نطاق جهود العمل الزراعي إلى حدوث مجاعة في ١٩٦١م. وأدى ذلك بدوره إلى حدوث هجرة كثيفة من الريف باتجاه الحضر مما أدى في نهاية الأمر إلى ازدياد سيطرة الدولة على الهجرة المتجهة نحو المدن. وتسببت تلك المشاكل في التخلي عن "الوثبة العظيمة للأمام" في بداية الستينيات من القرن العشرين.

اللوحة (٣,٣). مقاطعة بودونغ، شانغهاي.

وعند وفاة ماو سنة ١٩٧٦م كانت معدلات النمو الصناعي تتراجع كما لم يكن الإنتاج الزراعي متسقًا مع النمو السكاني. ولذلك سمح للمزارعين وبشكل متزايد بإنتاج وبيع محاصيلهم الخاصة، بدلا من عملهم ضمن نظام التعاونيات. كما قررت الحكومة الصينية التحرك باتجاه آليات السوق في بعض القطاعات من خلال فتح أجزاء من الاقتصاد أمام الاستثمار الأجنبي. وكان ذلك يمثل جزءًا مما أطلقت عليه الحكومة "اشتراكية السوق".

وتركزت الخطوات الأولى نحو الانفتاح في مناطق اقتصادية (SEZs) خاصة أنشئت في مقاطعات جوانج دونج و فوجيان على الساحل الشرقي، حيث سمح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار في تلك المناطق الاقتصادية الخاصة مع توفير الحكومة لامتيازات ضريبية وأجور أراضٍ بأسعار تفضيلية. كذلك كان لتوفر قوة عمل رخيصة ومتعلمة جاذبية إضافية (Howell 1993). وفي البداية لم يكن يسمح للأجانب بملكية كاملة لتلك المصانع، مما أدى إلى نشوء شراكات مع شركات الدولة الصينية. وقد أدى النجاح الاقتصادي لتلك المناطق الخاصة إلى توسيع نطاق تلك السياسة لتشمل أجزاء أخرى من البلاد، إلا أن المقاطعات الساحلية بقيت تمثل التركيز الأساسي لتلك النشاطات مما تسبب في تفاقم حدة التفاوت الإقليمي القائم بين المقاطعات الساحلية وكل من المقاطعات الوسطى والغربية (Wei and Ma 1996) (انظر الفصل الرابع لمزيد من النقاش).

ولا يزال الحزب الشيوعي مسيطرًا على النظام السياسي مع إسكاته للأصوات المعارضة من خلال سيطرته على وسائل الإعلام من تلفاز وإذاعة وصحافة، فضلا عن إخضاعه خدمات الإنترنت للرقابة من خلال إغلاق أو منع الوصول إلى مواقع الشبكة وغرف المحادثة التي تتضمن مشاعر معادية للحكومة. كذلك يتم تقييد المظاهر العامة ذات المشاعر المعادية للحكومة وتعد حادثة إخماد المظاهرات المؤيدة للديمقراطية في ميدان تيان مين في بيجين عام ١٩٨٩م أوضح مثال على ذلك، حيث تسبب قمع الشرطة والجيش لتلك المظاهرة إلى مقتل أكثر من ألف شخص فضلا عن سجن عدد أكبر من المتظاهرين.

ويشار إلى أن التركيز الريفي لنموذج ماو التنموي ضمن إطار اشتراكي قد أثر على الاقترابات الحكومية للتنمية في مناطق أخرى من العالم ومنها على سبيل المثال سياسات جوليوس نيريري في تنزانيا بعد الاستقلال (انظر لاحقا في هذا الفصل). كذلك تبنت بعض الجماعات الثورية في الجنوب، مثل جماعة الدرب المضيء في بيرو المبادئ الماوية (Alexander 1999).

الاشتراكية الأفريقية أو الاشتراكية في أفريقيا

ساهم حصول غانا على استقلالها من بريطانيا العظمى في ١٩٥٧م في تسريع وتيرة تصفية الاستعمار في جميع أنحاء القارة الأفريقية. واستند عدد من الأمم المستقلة حديثًا على الأفكار الاشتراكية عن التنمية والتقدم في تركيزها على دور الدولة في تنظيم وصياغة النشاطات الاقتصادية. ومع ذلك، لم تعتنق معظم تلك الدول الإيديولوجية الاشتراكية بشكل كامل في صناعة السياسة، لرغبتها في ألا تكون منحازة جدًّا لبلدان الكتلة السوفيتية المكونة من الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية، ولكنها أيضًا لم ترد أن تبقى سياسيًّا مرتبطة جدًّا بالقوى الغربية الاستعمارية السابقة. وفي هذا السياق يحدد يونغ Young (1982:11) ثلاث إيديولوجيات رئيسة تم تبنيها من قبل الدول الأفريقية المستقلة حديثًا هي: التنمية الرأسمالية (انظر الفصل الثاني)، والماركسية – اللينينية (التي يشير لها يونغ بـ "الماركسية الأفريقية")، و"الاشتراكية الشعبوية" (التي يشار لها أحيانًا بـ "الاشتراكية الأفريقية"). وكما هو الحال مع كل مثل تلك التصنيفات، فإن عملية التصنيف تكون في بعض الحالات صعبة جدًّا، ففي هذه الحالة هناك صعوبات محددة نظرًا للانفصال الشائع بين الأيديولوجية التي تعتنقها حكومة ما والسياسات الفعلية المنفذة.

مثلت الاشتراكية الشعبوية محاولة من عدة دول أفريقية للاعتماد على أفكار الملكية الجماعية للأرض والموارد الطبيعية، والأهمية التقليدية للعمل المشترك على الأرض. فوفقًا لقادة أفريقيا الجدد، مثل جوليوس نيريري في تنزانيا، وليبولد سيدار سنجور في السنغال لم تكن الرأسمالية والتقسيم الطبقي جزءًا من الثقافة الأفريقية وإنما جلبت إليها من قبل المستعمرين الأوربيين. ولذلك فإن "اشتراكية أفريقية" ستنطلق من الجذور الأفريقية "الحقيقية"، بدلا من اتباع نموذج سوفيتي يستند على

صراع الطبقات. كما أن الطبيعة الريفية المهيمنة على شعوب الدول الأفريقية قد دفعت الحكومات نحو تبني هذا الطريق للتركيز على إستراتيجيات التنمية الريفية، وليس كما فعل ماو في الصين (الإطار ٣,٨). ومن الجدير بالذكر أن الدور الرئيس للدولة في توجيه التنمية وتملُّك وسائل الإنتاج كالمصانع والمستعمرات الزراعية كان شبيهًا للنماذج الاشتراكية في الأماكن الأخرى، إلا أن الدول الأفريقية حاولت أن تكيف تلك النماذج مع الواقع الأفريقي. وتعتبر تنزانيا والجزائر وغانا ومالي وغينيا من بين الدول التي تبنت تلك السياسات.

الإطار (٣,٨)

أجاما (الأسرية) في تنزانيا

نالت تنجانيقا استقلالها عن بريطانيا في ١٩٦١م وفي ١٩٦٤م أنشئت جمهورية تنزانيا من خلال اندماج تنجانيقا وزنجبار. وأراد الرئيس التنزاني جوليوس نيريري تعزيز التنمية ضمن تنزانيا استنادًا على القيم والتقاليد الأفريقية بدلا من اتباع نموذج غربي.

ومع إعلان أروشا الصادر في سنة ١٩٦٧م تم الإعلان عن سياسة أجاما وهي مفردة من اللغة السواحيلية تعني (الأسرية) واستند هذا الاقتراب التنموي على التنمية الريفية المرتكزة على الفلاحة الجماعية في القرية. وأدرك نيريري أن التركيز على التنمية الريفية كان ملائمًا لأن معظم سكان تنزانيا كانوا متركزين في المناطق الريفية. فضلا عن ذلك كان هناك تراث من النشاطات الجماعية، وإن كان محدودًا بدرجة أكبر بكثير مما تم تصوره في ظل أجاما.

وفي البداية شجعت تلك السياسة مزارعين على الانتقال إلى قرى أجاما، بينما شجعت أولئك الذين كانوا يقيمون بالفعل في تلك القرى على زيادة الإنتاج الجماعي بدلا من الإنتاج الخاص. من جانبها استثمرت الحكومة في مصادر المياه، وتوفير التعليم الابتدائي والصحة في تلك القرى. وبرغم ذلك وبحلول سنة ١٩٧٠م اعتبر التقدم المتحقق غير كافٍ ولجأت إلى زيادة مستوى تدخلها لدفع الفلاحين للانتقال لتلك القرى. ونتيجة لذلك ارتفع عدد قرى أجاما من ١٩٥٦ قرية عام ١٩٧٠م إلى ٥٠١٠ في سنة ١٩٧٤م.

وشجعت تلك التحولات كثيرًا من الفلاحين الرأسماليين البيض على مغادرة البلاد، فقد كان هناك أيضًا سياسة لتأميم المستعمرات الزراعية المنتجة لمحاصيل من قبيل القهوة والسيزال. ومع أن المزارعين قد تلقوا مساعدات في شكل مخصبات وبعض الآليات، إلا أن الإنتاج الكلي ظل منخفضًا ونادرًا ما تم الإيفاء بأهداف الإنتاج المحددة، حيث قضى الفلاحون معظم أوقاتهم في العمل في أراضيهم الخاصة بدلا من أراضي القرية الجماعية. وقد كان ذلك السلوك منسجمًا مع فهمهم الخاص لحياتهم وطريقة عيشهم. إلا أن ذلك لم يكن منسجمًا مع خطط الحكومة للتنمية القومية.

ومن ثم تم الإعلان في سنة ١٩٧٣م عن سياسة العيش الإلزامي في القرية وتطلب الأمر في بعض الحالات اللجوء إلى أشكال متطرفة من الإكراه والعنف لتنفيذ تلك السياسة وتم نقل قرابة خمسة ملايين تنزاني كجزء من تلك العملية التي نظر إليها كعنصر أساسي للتنمية. وفي هذا السياق أوردت صحيفة ديلي نيوز في تقرير لها أن:

> الرئيس نيريري قد أعاد التوكيد مرارًا خلال العشر سنوات الماضية على أهمية تجمع الناس في القرى. وأن مثل ذلك التقارب يعتبر ضرورة للتنمية لأنه عندما يتخلى الناس عن عزلتهم ويجتمعون معًا في قرى مخططة ومعدة بشكل جيد يمكن للخدمات الاجتماعية أن تصل إليهم، ويمكنهم العمل بكفاءة بالتعاون مع بعضهم. وعندها فقط يمكن لهم البدء في التطور.
>
> (Daily News, 15 November 1974, in Hyden 1980:131)

إلا أنه وبسبب مشاكل إنتاجية، تقلص الاهتمام بالإنتاج الجماعي للقرية وسمح للمزارعين فيما بعد بالإنتاج بشكل مستقل.

المصدر: adapted from Hyden (1980)

ويشار إلى أن مفهوم الاشتراكية الإفريقية قد تعرض لانتقادات متزايدة في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من كل من مناصري التنمية الرأسمالية وأولئك الذين يتبعون الأسلوب السوفيتي من الاشتراكية (Young 1982:100). فبرغم مزاعم "الأصالة" الأفريقية، إلا أنه كان واضحًا أن مثاليات "المجتمع اللا طبقي" وطريقة الحياة الجماعية الأفريقية لم تكن دائمًا واضحة كما كان يدعى. فقد تسببت

تلك الانقسامات الداخلية مترافقة مع الضغوط الخارجية في تحلُّل وتحطُّم مشاريع الاشتراكية الشعبوية الأفريقية.

وتعكس الماركسية – الأفريقية اقترابا إيديولوجيا يستند على التحليل الطبقي لماركس ويركز على السياسات المطبقة في الاتحاد السوفيتي والدول المرتبطة به. وأصبح هذا الاقتراب أكثر شعبية في أواخر الستينيات ومثل استجابة للمحدودية الملاحظة على نموذج الاشتراكية الأفريقية. فبدلا من محاولة إيجاد حلول تنموية مستندة على خصوصية الإطار الأفريقي، كان يزعم أن النموذج السوفيتي للتنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية قابل للتطبيق في كل المناطق الجغرافية. ونظر للثورة الكوبية عام ١٩٦١م كمثال على كيف يمكن لبلدان الجنوب أن تتبنى بنجاح نموذجًا سوفيتيًّا لمسيرة التنمية. ويلخص يونج (١٩٨٢م: ٣) الانتقادات الموجهة للاشتراكية الإفريقية على النحو التالي: "لقد ثبت أن التوكيد على التراث الجماعي للمجتمع الإفريقي كان ساذجًا وأن رفض الكفاح الطبقي كان عبثًا وخطأً."

ومع أن الدول الأفريقية قد تبنت الماركسية – اللينينية بطرق متنوعة، إلا أن أهمية التخطيط المركزي من قبل الدولة وملكيتها لوحدات أساسية من الإنتاج كان في قلب تلك السياسات. ولكن في الواقع كانت البيروقراطية أضعف من أن تنفذ النظم الموضوعة وفقًا للنموذج السوفيتي، كما كان هناك شركات قليلة مما يمكن نقل ملكيتها للدولة. كذلك كان دور "الطبقات العمالية" في الانتقال إلى الماركسية اللينينية محدودًا نظرًا لهيمنة الطبيعة الريفية على السكان (Young, 1982). وتشمل الدول التي تبنت اقتراب الماركسية الأفريقية الكونغو برازافيل، وموزمبيق (الإطار ٣.٩)، وأنجولا، وبينين، والصومال، وإثيوبيا.

الإطار (٣,٩)

الماركسية – اللينينية في موزمبيق

حققت موزمبيق استقلالها عن البرتغال في ١٩٧٥م عقب نضال طويل من أجل التحرير قادته منظمة فريليمو (اختصار لجبهة تحرير موزمبيق). عند الاستقلال أصبحت فريليمو الحزب القانوني الوحيد وحكمت البلاد وفقًا للخط الاشتراكي. وقد كان هناك تركيز قوي على تحسين مستويات الصحة والتعليم، حيث كانت نسبة المتعلمين في سنة ١٩٧٥م قرابة ١٥٪ فقط، كما كانت خدمات الصحة محدودة جدًّا ومقتصرة على المناطق الحضرية. وخلال فترة ١٩٧٦ – ١٩٧٨م استطاعت الحملة القومية للتطعيم الوصول إلى ٩٥٪ من السكان.

ومع أنه بقي مسموحًا، وفقًا للمعايير الاقتصادية، للمؤسسات الخاصة بالعمل، إلا أنه تم تأميم مصفاة النفط، ومعظم المصارف وشركات التأمين. وتم التركيز على خيار الصناعة الثقيلة كطريق للتنمية والتحديث، بينما أنشأت الدولة مزارع جماعية في المناطق الريفية. واستوردت المعدات للاستخدام في المصانع والمزارع، لكنها لم تستخدم غالبًا نظرًا لنقص المعرفة التقنية أو قطع الغيار. وبرغم أن اقتراب التنمية استمد من تجارب الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية، وكان يمكن أن يطلق عليه "الماركسية اللينينية"، إلا أن حكومة موزمبيق بقيت غير منحازة فيما يتعلق بعلاقاتها مع "العالم الغربي الرأسمالي" أو الكتلة السوفيتية. وبعد استقلالها انضمت موزمبيق للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية (انظر الفصل السابع)، لكنها لم تنضم لصندوق النقد الدولي ولا للكوميكون (الجدول ٣,٢) لأنها اعتبرتهما منحازين جدًّا للولايات المتحدة أو للاتحاد السوفيتي.

وفي بداية الثمانينيات، تعرَّض استقرار موزمبيق للتهديد بواسطة هجمات عسكرية من جنوب إفريقيا. وزعم هانلون Hanlon (1991) أن جنوب إفريقيا قد أعطيت الضوء الأخضر للقيام بتلك الأفعال لأن الإدارة الأمريكية الجديدة آنذاك بقيادة رونالد ريجان التي كانت تكن عداءً شديدًا للشيوعية قد رأت في كل من موزمبيق وأنجولا تهديدًا. وترافقت عملية تقويض الاستقرار تلك مع حدوث جفاف حاد وتنامي المشاكل الاقتصادية (استنفذت النفقات الدفاعية ٤٠٪ من إنفاق الحكومة)، مما دفع الحكومة للبحث عن مساعدة خارجية. وعندما لم يأت العون من الغرب طلبت موزمبيق الانضمام للكوميكون لكن طلبها رفض من قبل الاتحاد السوفيتي. وبرغم ذلك أرسل كل من الاتحاد السوفيتي وكوبا بعض المساعدات الاقتصادية.

وبحلول ١٩٨٧م أجبرت موزمبيق على الرضوخ للتكيف الهيكلي باعتباره الطريق الوحيد لإيقاف المشاكل الاقتصادية الشديدة التي واجهتها البلاد. وعقدت انتخابات متعددة الأحزاب في ١٩٩٤م، لكن ظلت موزمبيق واحدة من أكثر بلدان العالم المعتمدة على المساعدات (الفصل الرابع).

المصادر: adapted from Hanlon (1991); Monteiro (1990); Stock (1995); Young (1982)

إلا أن سقوط الكتلة السوفيتية في سنة ١٩٨٩م أدى إلى قطع المساعدة التي كانت تقدم للدول الأفريقية الاشتراكية. إلا أنه، حتى قبل ذلك، كانت المشروعات الاشتراكية عبر القارة تعاني من مشاكل كبيرة، منها ما كان بسبب داخلي ومنها ما تفاقم نتيجة لقوى خارجية. وشهدت تلك الدول قيودًا على النمو الاقتصادي عندما كانت غير قادرة على زيادة الإنتاجية اعتمادًا على مستويات التعليم، والمهارات والتقنية المتاحة. كما أن النشاط العسكري للمعارضة (المدعوم غالبًا من حكومات أجنبية) قد حد كثيرًا من فرص خلق ظروف ملائمة لنمو اقتصادي مستقر، فعلى سبيل المثال، كانت منظمة رينامو المعارضة في موزمبيق تتلقى تمويلا من جنوب أفريقيا. ودفعت زيادة الديون والمشاكل الاقتصادية كثيرًا من البلدان على القبول بحزمة إعادة الهيكلة المرتبطة بقروض صندوق النقد الدولي IMF (Sutton and Zaimeche 2002). وأصبح هذا التحول باتجاه اقتصاديات السوق مصحوبًا بديمقراطيات متعددة الأحزاب ملاحَظًا في أنحاء الجنوب (الجدول ٣,٣).

الجدول (٣, ٣). البلدان الاشتراكية والاشتراكية سابقًا في الجنوب، ٢٠٠٠م.

توجه السوق اشتراكية سابقًا	تتحول بشكل سريع	بعض التغير لكنها مازالت اشتراكية	اشتراكية
أفغانستان	الجزائر	أنجولا	الصين
ألبانيا	كمبوديا	بورما (ماينمار)	كوبا
بنين	(كمبوتشيا)	الكونغو برازافيل	العراق
بوركينافاسو	غينيا	إثيوبيا	ليبيا
غينيا بيساو	لاوس	غوايانا	كوريا الشمالية
مدغشقر	زيمبابوي	اليمن	سوريا
منغوليا			فيتنام
موزمبيق			
نيكاراغوا			
تنزانيا			

المصدر : adapted from Sutton and Zaimeche (2002)

خلاصة

- تستند التعريفات الماركسية "للتنمية" على أفكار "الحداثة".
- تؤكد نظريات البنائية والتبعية على أهمية النظر إلى النظام الاقتصادي العالمي.
- تزعم نظريات التبعية أن "التخلف" ينشأ من علاقات القوة غير المتساوية عالميًّا.
- تؤكد نماذج اشتراكية الدولة للتنمية على الدور الرئيس للدولة كصانع قرار.
- كان هناك محاولات لتقديم "اشتراكية أفريقية" ولكن نجاحها كان محدودًا.
- تفقد نماذج اشتراكية الدولة للتنمية شعبيتها ويتم استبدالها بنماذج الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية الغربية.

أسئلة نقاش

١- ما الخصائص الرئيسة لاقتراب ماركس التطوري للتنمية الاجتماعية؟

٢- كيف تتحدى نظريات التبعية اقترابات التحديث للتنمية؟

٣- لماذا كان التصنيع بهدف إحلال الواردات سياسة أساسية للمنظِّرين البنائيين؟

٤- لماذا تعتبر نماذج اشتراكية الدولة للتنمية أقل شعبية في بداية القرن الحادي والعشرين مقارنة بمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية؟

قراءات إضافية

Bradshaw, M. and A. Stenning (eds) (2004) East Central Europe and the Former Soviet Union, London: Pearson Prentice Hall.

مجموعة متميزة من الأجزاء المهتمة بعمليات التحولات في أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق.

Forbes, D. and T Thrift (eds) (1987) The Socialist Third World: Urban Development and Territorial Planning, Oxford: Blackwell.

برغم أن هذا الكتاب يعدُّ قديمًا إلا أنه يوفر مراجعة مفيدة للسياسات التنموية الاقتصادية والإقليمية لعدة أنظمة اشتراكية في الجنوب. ومع أن الغالبية قد

ابتعدت عن هذا النموذج التنموي، إلا أن هناك أمثلة مفيدة جدًّا لكيفية تحويل المنظورات الاشتراكية إلى ممارسة تنموية.

Frank, A. G. (1967) Capitalism and Underdevelopment in Latin America, London: Monthly Review Press. يمثل عرضًا كلاسيكيًّا لاقتراب التبعية

Young, C. (1982) Ideology and development in Africa, New Haven: Yale University Press.

كتاب كبير ومنوع يغطي مختلف مشروعات التنمية التي تقوم بها الدولة التي تم تبنيها من قبل الأمم الأفريقية المستقلة حديثًا، ومن ضمنها أجزاء هامة مما أطلق عليه يونغ "الاشتراكية الشعبوية" و "الماركسية الإفريقية"

مواقع مفيدة على الشبكة العالمية

www.marxixts.org
www.ngonet.org
www.socialistinternational.org
www.tol.cz

obeikandl.com